الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة ٥
الثلاثاء، ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد لوفسانجين أردينشولون . . . . . (منغوليا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البنود من ٥٧ إلى ٨١ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة حول جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بالنيابة عن وفدي وبالأصالة عن نفسي أود أن أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب في هذه الدورة للجنة الأولى.

لقد حدثت في هذا العام أحداث بالغة الأهمية في ميدان نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وأنا أشير هنا إلى القرار الهام للغاية الذي اتخذه المجتمع الدولي بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. وفي هذا الصدد انضم بلدي في وقت سابق إلى ١٨٠ دولة، من بين ١٨٥ عضوا في الأمم المتحدة، قررت معا تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى وبلا شروط. وتعزز هذه الخطوة القوية التي اتخذتها أغلبية المجتمع الدولي تطلعات الكثيرين إلى إقامة عالم خال من أسلحة الدمار الشامل.

وقد أقر المجتمع الدولي إقرارا كاملا بجهود بلدي الرامية إلى إقامة نظام موثوق به لضمان السلم والأمن الدوليين. فهما في الواقع عماد سياسة جمهورية الأرجنتين الخارجية التي بدأت تتشكل في سياق منطقتنا ذاتها.

وقد حققت جمهورية الأرجنتين بالإضافة إلى البرازيل التقدم نحو تنسيق دقيق لسياسة كل منا النووية. وفي هذا السياق تم التوصل إلى سلسلة من الاتفاقات الثنائية. وجاء إنشاء أول وكالة ثنائية للمراقبة في الميدان النووي ـ وهي الوكالة البرازيلية الأرجنتينية لحساب ومراقبة المواد النووية ـ نتيجة حاسمة لهذه الاتفاقات شأنها في ذلك شأن الاتفاق الرباعي للضمانات الكاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن ثم أصبح برنامج كل منا اليوم شفافا لا بالنسبة للأرجنتين والبرازيل فحسب بل وإزاء بقية أنحاء العالم. فمنذ حزيران/يونيه ١٩٩٤ أجرت الوكالة البرازيلية الأرجنتينية والوكالة الدولية للطاقة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86357
9586357

الذريـــة تفتيشات مشتركة. ثـم إن بلدي عزز ـ في هذه الحالة جنبـا إلى جنب مـع البرازيل وشيلي ـ الإجراءات اللازمـــة للانضمام إلى معاهدة تلاتيلولكو. واليـــوم وبعـــد أكثـــر مـــن ثلاثين عاما على إنشاء المعاهدة يجـــري تعزيزها وتمديدها، مما جعل من الممكن توخـــي توحيد منطقة خالية من الأسلحة النووية تشمـــل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفـــي هذا الإطار نرحب بتوقيع الحكومة الكوبية هذا الصـــك الدولي. ونعتقد جازمين أن هذه المعالم الإقليمية جميعها وسائل فعالة لتعزيز نظام الأمن الجماعي المنشأ وفقا لميثاق هذه المنظمة.

ويراودنا قلق شديد إزاء وضـــع برامج إجراء التجارب النووية. ونشاط التطلعات الدولية الجماعية العميقة الجذور إلى أن نشهد في عـام ١٩٩٦ الانتهاء من معاهـــدة الحظر الشامـــل للتجارب النووية دون حدود زمنيـــة أو استثناءات يقبـــل بها. وتشارك جمهورية الأرجنتين بنشاط، وهي ملتزمـة تماما بهذا الهدف، في المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب. وفي هـــذا الصدد سيستضيف بلدي في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ حلقة العمل التي يعقدهـــا فريق الخبراء العلميين المعني بالظواهر الاهتزازيـــة التابع لمؤتمر نزع السلاح. والغرض من ذلك هو جـذب اهتمام ومشاركة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقـــة البحر الكاريبي والمكسيك بالتجربة التقنية الثالثة لفريق خبراء الاهتزازات بتقديم المعلومات عن المحطات التي تقع في أراضيها والتـــي سبق اختيارها كمحطات مساعدة، وأن تنضم هـــذه البلدان بموجب أفضل الشروط الممكنة إلى نظـــام مراقبة الاهتزازات الذي ستنص عليه المعاهـــدة المقبلـــة للحظر الشامل للتجارب النووية. وأود التأكيد على أن تنظيم حلقة العمل كلف به المعهد الوطني للوقاية من الاهتزازات ومقره الرئيسي في ســان خوان ويشترك في رعايته فريق خبراء الاهتزازات ووزارة الخارجية الأرجنتينية.

وفضلا عن هذا نؤيـــد بشدة المفاوضات التي يعتزمها مؤتمر نزع الســـلاح بشأن إبرام اتفاقية لحظر المواد الانشطارية ـ هي اتفاقية وقف الانتاج. كما نحـــث علـــى تنفيـــذ قرار مؤتمر نزع السلاح باعتمـــاد التقريـــر المقـــدم فـــي جلسته العامة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٣. ونقـر بالتطلعات المشروعة للبلـــدان المرشحـــة للمشاركـــة الكاملة في أعمال مؤتمر نـزع السلاح على النحـــو الـــوارد في القرار ٧٧/٤٩ باء.

وتؤيد جمهورية الأرجنتين النداء العاجل الصادر عن الأمين العام بالامتثال الدولي الكامل لاتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وفي ٢ تشرين الأول/اكتوبر أودع بلدي صك تصديقه على هذه الاتفاقية. وهذه خطوة أخرى تتفق مع فلسفة عدم الانتشار. فبموجب هذا الصك توحد الأرجنتين خارجيا تدابير سبق اعتمادها محليا. وأشير إلى قرار بلدي بفرض رقابة صارمة على تصدير المواد الكيميائية. ويجري تنفيذ ذلك بالتطبيق الصارم بالقدر نفسه للأنظمة الواردة في المرسوم ٩٢/٦٠٣.

وأود أن أوضح أن موقف الأرجنتين تجلى في إعلان مندوزا الذي وقعته الأرجنتين والبرازيل وشيلي في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وفي ذلك السياق بدأت عملية دقيقة من المشاورات فيما بين البلدان الموقعة، بقصد تنسيق المواقف وصياغة التدابير المتعلقة بعدم انتشار هذا النوع من الأسلحة في المنطقة.

وتشـــارك الأرجنتيـــن في اللجنة التحضيرية لتنظيم حظر الأسلحة الكيميائيـــة فـــي لاهاي. ونحن مصممون على القيام بدور نشط فـــي ذلك التنظيم. وفي هذا الصدد أقمنا بالفعل داخليا فريقا مشتركا بين الوزارات بمشاركة مسؤولين فـي مجالات الدفاع والاقتصاد والعلاقات الخارجية ـ مـــن أجـــل تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية في الأرجنتين.

وفي هذا الإطار ينبغي أن نذكر الحلقة الدراسية الدوليـــة عـــن عـــدم انتشار الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجيـــة المعقودة في بوينس آيرس في ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. فهذه الحلقة التي نظمتها جمهورية الأرجنتين واستراليا وكندا والنرويج والولايات المتحـدة كانت ترمي إلى تبادل الآراء فيما بين بلدان مجموعـــة أمريكا اللاتينيـــة واستراليا. وكانت الأولى من نوعهـــا التـــي تعقـد في المنطقة وأفادت في تبادل الأفكار بشأن ضوابـــط التصدير

باعتبارها عنصرا في حملة مكافحة انتشار هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل.

وتعلق الأرجنتين أهمية خاصة على اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية. ونود أن يواصل الفريق المخصص، الذي أنشأه المؤتمر الخاص للدول الأطراف في إتفاقية الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية)، عمله لكي يمكن الاتفاق على بروتوكول للتحقق يعزز الاتفاقية ويدعمها.

وقد اختتمت في فيينا هذا الشهر أعمال المؤتمر الاستعراضي للدول الأعضاء في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وأود، في هذا الصدد، أن أخبر اللجنة أنه في ٢ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، أودع بلدي صك تصديقه على هذه المعاهدة الدولية. ويؤسفنا أنه لم يكن من المستطاع خلال المؤتمر التوصل إلى اتفاق حول تعزيز البروتوكول الثاني لهذا الصك الدولي. ومن جهة أخرى، نشيد باعتماد نص البروتوكول الجديد للاتفاقية، المتعلق بأسلحة الليزر التي تسبب العمى، بالرغم من المجال المحدود لتطبيقه.

وقد انضمت جمهورية الأرجنتين إلى الجهود التي بذلتها هذه المنظمة لمحاولة حل الأزمة الإنسانية الدولية التي أثارها استعمال الألغام المضادة للأفراد. ويولي بلدي اهتماما خاصا لهذا الموضوع نظرا لعواقبه المدمرة بالنسبة للسكان المدنيين. وفي هذا الصدد وافقت الأرجنتين بمقتضى مرسومها التنفيذي ٤٣٥ لهذا العام على القرار ٧٥/٤٨ كاف الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بوقف تصدير أو بيع أو نقل الألغام المضادة للأفراد بكل أنواعها دون استثناء. وقد فرضت الأرجنتين هذا الوقف لمدة خمس سنوات.

ونرى أن القرار ٢١٥/٤٩ المعنون "تقديم المساعدة في إزالة الألغام" يشكل صلة هامة في السلسلة الدولية التي أنشئت لإزالة الآثار المتبقية من زرع الألغام المضادة للأفراد. ونشعر بالرضى العميق باستجابة المجتمع الدولي لهذه المشكلة الخطيرة. فحضور مائة دولة وستين منظمة للتجمع الدولي المعني بإزالة الألغام المعقود في جنيف من ٥ إلى ٧ تموز/يوليه يبين بوضوح إرادة الدول في زيادة دعمها السياسي والمالي للجهود المبذولة لوقف انتشار هذه الأسلحة.

وبفضل التعهدات التي بلغت ٢٢ مليون دولار، كما أعلن في ذلك التجمع الدولي، يمكن تشغيل صندوق الاستئمان الطوعي للمساعدة في إزالة الألغام. وفي هذا السياق، طلبت الأرجنتين في ذلك الاجتماع الدولي اعتبار إسهامها في إزالة الألغام في جزر مالفيناس إسهاما في صندوق الاستئمان هذا. وينبغي أن نذكر بأن صندوق الاستئمان أنشئ بموجب القرار ٧/٤٨ الذي اشترك بلدي في تقديمه واتخذته الجمعية العامة رسميا في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

وتلا اضطلاع بلدي بهذا الإجراء القوي في ذلك المجال، اتصلت حكومة الأرجنتين بحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، عارضة عليها الاضطلاع بإزالة الألغام التي زرعت في جزر مالفيناس خلال صراع ١٩٨٢. ويرد هذا العرض في الوثيقة A/49/76، وأؤكد من جديد أن ذلك من قبيل الإكرام.

وبالمثل، عرضت حكومة الأرجنتين في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٥ على الوحدة المعنية بإزالة الألغام والسياسات التابعة لإدارة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة تعاون الأفراد المؤهلين من أعضاء القوات المسلحة الأرجنتينية في إمكانية الاشتراك في كل مرحلة من المراحل التي تضطلع بها المنظمة في إزالة الألغام.

ويتطلب انتشار الأسلحة التقليدية سرعة إيلاء الاهتمام المتواصل من جانب المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد نعتقد، ونحن نشاطر الأمين العام رأيه الذي أعرب عنه في تقريره، أن تقديم التقارير بصفة منتظمة إلى سجل الأسلحة التقليدية طريقة مفيدة لتدعيم نظام الثقة المتبادلة بين الدول عن طريق إبلاغ الدول عن عمليات النقل القانوني للأسلحة التقليدية لأغراض دفاعية.

ومنذ إنشاء سجل الأسلحة التقليدية، أبلغت جمهورية الأرجنتين لا عن نقل أسلحتها فحسب بل عن مخزونها من المعدات العسكرية أيضا. وبهذه الطريقة نعزز - على الصعيدين الإقليمي والدولي - نظام الأمن العالمي الذي نص عليه الفصل الثامن من الميثاق.

ولكي تحد الدولة من تهريب المواد النووية، يتعين عليها اتخاذ تدابير داخلية، مثل تغيير نظم المحاسبة التي تتبعها. ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمعالجة هذه المشكلة المفزعة.

وأخيرا، أود أن أؤكد أن كل الإجراءات التي اتخذتها جمهورية الأرجنتين لمنع انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية والتسيارية شكلت الأساس الأيديولوجي للنهوض - في الوقت المناسب، وفي إطار هذه المنظمة، وعلى الأخص داخل مجلس الأمن - بتقديم مشروع قرار بالتصديق على الولاية الأصلية لمجلس الأمن فيما يتعلق بعدم الانتشار، وبتحديث البيان الصادر عام ١٩٩٢ عندما أكد رؤساء الدول - بكل حق - في هذا المبنى أن انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

السيد ستار (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتقدم لكم بالتهانئ، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة، وأن أؤكد لكم التعاون التام من جانب الوفد الاسترالي.

بعد إنشاء الأمم المتحدة بنصف قرن، يمكننا أن نرى بجلاء الأثر الذي تركته على الشؤون الدولية، ولا سيما قضايا الأمن الدولي.

إن الأمم المتحدة، بخلاف سابقتها عصبة الأمم، التي لم يتجاوز عمرها كله ٢٠ سنة وقعت بين حربين عالميتين، ترسخت جذورها ونضجت حتى أصبح من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - أن نتصور اليوم عالما يخلو منها.

إن ما رأيناه ينمو بهدوء واطراد خلال العقود الخمسة الماضية، حتى في أعماق الظلمات النووية، وفي الصراعات بالوكالة إبان فترة الحرب الباردة، هو من سلوك المجتمع العالمي والعادات المقترنة بالأمن الجماعي - الأمن الجماعي الذي يسلم بأن العالم الذي يسير وفقا لمعايير متفق عليها للسلوك الدولي أفضل إلى أبعد الحدود من الفوضى الدولية؛ الأمن الجماعي المبني على الإيمان بأن التنازلات المحدودة عن حرية العمل الوطني تعود بالفوائد الملموسة على الرفاه الاقتصادي والسياسي للجميع؛ ومما له بالغ الأهمية تصور أمن جماعي تكون فيه الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي على استعداد للتعهد له بنفسها وبمواردها.

إن التجديد المتكرر والملموس من جانب الدول منفردة للالتزام بالصالح المشترك الدولي هو الذي أدى إلى استمرار الأمم المتحدة بنفس اليقين الذي أدى به انعدام نفس هذا الالتزام إلى انهيار عصبة الأمم. فلا يرجع انهيار عصبة الأمم إلى نقص في المثل العليا أو الآليات؛ بل يرجع إلى انعدام الالتزام الملموس بتنفيذ هذه المثل التأسيسية، وصيانتها، وصقلها كلما اقتضى الأمر. وخلال عقدين، أسفر انعدام مقدرة الدول الأعضاء عن سلسلة من النكسات السياسية لم تكن إحداها قاضية في حد ذاتها. إلا أن انعدام المقدرة هذا كان كفيلا بالقضاء على كل الوعد الإبداعي لعام ١٩١٩ وعلى التصميم على إنهاء الحرب.

وإنني أثير هذه النقاط ليس بسبب مناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، وإنما بالأحرى لأن الأغلبية العظمى من الدول الممثلة في هذه القاعة قامت خلال العام المنصرف منذ اجتماعنا الأخير بالمشاركة في تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى وفي الانفاق على سلسلة من التدابير ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص على المبادئ والأهداف التي نعتزم الاسترشاد بها في مساعينا في المستقبل لتحقيق عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي وعلى تعزيز عملية استعراض المعاهدة.

وتمثل المعاهدة - والقرار بتمديدها إلى أجل غير مسمى - إلى حد ما أفضل ثمار مساعينا في فترة ما بعد الحرب وأكثرها فعالية من أجل تحقيق الأمن الجماعي - وقد أدت المعاهدة خلال نصف سن الأمم المتحدة ذاتها إلى كبح الاندفاع نحو انتشار

الأسلحة النووية وظهور دول جديدة حائزة للأسلحة النووية. وحتى في أعماق فترة الحرب الباردة، كان الالتزام الذي تجسده المعاهدة ببلوغ عالم خال من الأسلحة النووية يمثل رفضا قاطعا لفكرة الانتشار الرأسي ولسباق التسلح النووي. وقررنا الآن أن نقوم إلى ما لا نهاية وإلى غير رجعة بترسيخ مبدأي عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي اللذين وافقنا عليهما في إطار المعاهدة. كما أننا طلبنا إلى الدول القليلة التي لا تزال خارج نطاق جماعة أطراف المعاهدة إلى الانضمام إلينا في كنف المعاهدة لانجاز هذه المهمة.

ولكننا لن ننجح في ترسيخ هذين المبدأين إلا إذا قمنا بشكل جماعي بتحويل أقوالنا إلى أفعال، والتزمنا التزاما صادقا بالتعهدات التي قطعناها جميعا لمصلحتنا الجماعية. ويتمثل الانجاز الحقيقي الذي حققناه في نيويورك في أيار/مايو الماضي ليس في مجرد توطيدنا للمنجزات السابقة في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية، ولكن في إعادة التزامنا بتنفيذ المعاهدة بكل جوانبها في العقود المقبلة إلى أن نحقق هدفها النهائي المتمثل في الازالة التامة للأسلحة النووية. وقد أعدنا تجديد أهدافنا، وجددنا التزامنا، ويجب أن نعيد تنشيط سعينا إلى تحقيق الأمن الدولي في الوقت الذي لا يزال فيه ظل الحرب النووية باقيا.

والتزامنا الأول واضح، ألا وهو استكمال معاهدة الحظر الشامل للتجارب في أقرب وقت ممكن، وفي موعد لا يتعدى بالتأكيد عام ١٩٩٦. ومن ناحية الممارسة العملية، ينبغي أن تكون المعاهدة جاهزة للتوقيع عليها بحلول خريف عام ١٩٩٦، أي عند بدء الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. ورسالتنا إلى مؤتمر نزع السلاح يجب أن تكون صريحة لا لبس فيها إذا أردنا أن نحقق هدفنا هذا. سوف يتعين على المؤتمر أن يوقع قبل نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٦ على نص مستكمل يمكن إحالته بعد ذلك إلى هذه الهيئة - لدى اجتماعها في دورة أعيد انعقادها - لاقراره حتى يمكن البدء في الأعمال التحضيرية للتوقيع على المعاهدة عند بداية الدورة الحادية والخمسين.

ونعلم جميعا أن الفرصة السياسية السانحة تتطلب السعي إلى تحقيق هذا الاطار الزمني، وأن هناك التقاء في الرأي حول هذه النقطة فيما بين المتفاوضين. ونحن جميعا نقدر ما للرمزية السياسية من تأثير بحيث يمكن للدورة الخمسين للجمعية العامة أن تقر في آخر أعمالها تصميمنا الجماعي على إنهاء التجارب النووية إلى الأبد.

ولذلك، تتطلع استراليا إلى الانضمام هذا العام إلى الدول الأخرى بقيادة المكسيك في تقديم مشروع قرار يسعى إلى ترسيخ هذه التوقعات باعتبارها الرأي الجماعي الذي يحظى بتوافق الآراء من المجتمع الدولي.

وندعو أيضا جميع الوفود لأن تعترف بأن انجاز هذا الهدف التفاوضي سيتطلب بذل جهد يتسم بالتصميم وابداء رغبة أساسية في التوصل إلى توافق آراء، خصوصا حول نطاق الاتفاق. وقد سعت استراليا، مع الأغلبية العظمى من المفاوضين الآخرين، للتوصل إلى حظر للتجارب يكفل ألا تتجاوز القوة التفجيرية صفرا ويكون شاملا حقا. ونحن على وشك جعل كل الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن تقبل حظر التجارب الذي يكفل ألا تتجاوز القوة التفجيرية صفرا. وندعو إلى أن يوطد توافق الآراء هذا وأن يعبر عن ذلك في الاتفاق النهائي بشأن نص المادة المتعلقة بنطاق الحظر قبل المفاوضات بين الدورتين في كانون الثاني/يناير.

وليس لدينا وقت نضيعه في المناقشة في هذه المرحلة المتأخرة حول ما إذا كنا نسعى حقا بالرغم من كل شيء إلى تحقيق الحظر الشامل المتفق عليه في الولاية التفاوضية والذي يدعو إليه المجتمع الدولي.

وفي هذه المرحلة الحاسمة من سعينا الجماعي إلى بلوغ عالم أكثر أمنا وخال من الأسلحة النووية، وفي استكمال معاهدة الحظر الشامل للتجارب، تمثل مواصلة الصين اجراء تجاربها النووية، واستئناف فرنسا لتجاربها النووية في منطقة جنوب المحيط الهادئ عملين شاذين ينتميان إلى عصر مختلف،

وإلى منطقة المجابهة النووية في عالم تركناه وراء ظهورنا عمدا ونهائيا.

وإن استراليا - شأنها شأن الأغلبية الساحقة من شعوب كوكبنا وأممه - لا يمكنها قبول المنطق القائل بأن مواصلة أو استئناف التجارب النووية، أيا كان الذي يجريها، يمكن بأي حال أن يجعل من الأيسر تعزيز التقدم المرحز مؤخرا في مجال نزع السلاح النووي، أو التدليل على التوصل إلى نهاية قاطعة لسباق التسلح النووي أو التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب. لقد كان ذلك بديهيا بالنسبة لنا جميعا في نيويورك قبل خمسة أشهر، ومعبرا عنه في النص الذي وافقنا عليه هنا بتوافق الآراء.

وتهنئ استراليا الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية التى تحافظ على وقفها المؤقت للتجارب. وندين القرارات التي اتخذتها حكومتا الدولتين الأخريين الحائزتين للأسلحة النووية باجراء تفجيرات نووية، تمت في إحدى الحالات بعد قرار التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار بأيام قليلة. وأدانت استراليا بشكل قاطع كل التجارب النووية التي أجريت بعد ذلك، بصرف النظر عن المكان الذي تمت التجربة فيه. وتمثل هذه التفجيرات التجريبية لطمة في وجه الأمنيات الواضحة للمجتمع الدولي ولطمة للالتزام الذي تعهدت به جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية المعبر عنه بوضوح تام في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار - بالسعي بحسن نية إلى تحقيق وقف سباق التسلح النووي والقضاء في نهاية المطاف على الأسلحة النووية.

وبالنسبة لمسائل الأمن الجماعي وعدم انتشار الأسلحة النووية ليس كافيا أن أفرض على بقية العالم أن "يفعل ما أقوله وليس ما أفعله". ونحن نتوقع أن تعلن الجمعية العامة رأيها بعبارات لا لبس فيها بشأن هذه التجارب، معربة بوضوح عن نيتها في ألا تدع مسعانا الجماعي بالنسبة للمستقبل تعرقله الاخفاقات الفردية بعدم التخلي عن الماضي.

وتضمنت عملية اعادة تجديد أهداف الأمن الدولي في مؤتمر معاهدة عدم الانتشار في أيار/مايو احراز تقدم هام في مجالات مثل الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية على الرغم من الاخفاق الاجرائي في ابرام وثيقة ختامية تبين التقدم الكبير المحرز حول هذا الموضوع. ولاحظت الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار - كل على حدة - أهمية قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥)، والاعلانات الموازية التي أصدرتها الدول الحائزة للأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، وافقت هذه الدول على وجه التخصيص على وجود ضرورة النظر في اتخاذ خطوات أخرى يمكن أن تتخذ شكل صك دولي واجب التنفيذ قانونا لطمأنة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها.

وستكون تقوية وتعزيز المعايير الدولية المتعلقة بالضمانات الأمنية خطوة هامة في إعادة تأكيد وترسيخ فهمنا المشترك بأن استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تمتثل لصكوك دولية لعدم الانتشار ملزمة ومحقق منها أمر لا يمكن التفكير فيه أو تحمله ونتطلع إلى أن يحظى هذا التقدم بالاعتراف به في قرارات هذا العام. كما نتطلع إلى احراز تقدم في تنفيذ مزيد من الخطوات، خصوصا عن طريق اتخاذ مزيد من اجراءات مجلس الأمن، أو تعزيز عملية الاستعراض المتفق عليها لمعاهدة عدم الانتشار.

وتؤيد استراليا البدء الفوري والاختتام المبكر للمفاوضات المتعلقة بوضع اتفاقية لوقف الانتاج تكون لا تمييزية وعالمية التطبيق، تحظر انتاج المواد الانشطارية للأغراض التفجيرية، وهي تمثل عنصر آخر في برنامج نزع السلاح النووي المتفق عليه في أيار/مايو. ومن الواضح لكل المعنيين أن مؤتمر نزع السلاح وافق على ولاية تفاوضية. غير أنه بعد انقضاء سنوات من السعي الجاد إلى تحقيق هذا الهدف، نجد من الغريب أن بعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لديها فيما يبدو تحفظات فيما يتعلق ببدء المفاوضات، حتى وإن كانت ستسمح بمناقشة المخزونات الحالية. ولدينا الآن فرصة سانحة تقتضي الحكمة منا ألا نهدرها.

ولقد وافقنا في نيويورك في أيار/مايو على أن نسعى بتصميم إلى تحقيق خفض عالمي في الأسلحة النووية بهدف ازالتها في نهاية المطاف، وبهدف نزع السلاح العام والكامل تحت الرقابة الدولية الصارمة والفعالة. وترى استراليا أن أنسب محفل يواصل ويقيم فيه العمل التنفيذ الملموس للعنصر الأول من هذا التعهد سيكون عملية الاستعراض المعززة المتفق عليها للمعاهدة، والتي تبدأ عام ١٩٩٧ حيث يلتزم جميع المشاركين بالهدفين المشتركين، هدفي عدم الانتشار ونزع السلاح.

وفي نفس الوقت فإننا لا نعارض معالجة مسائل نزع السلاح النووي في محافل أخرى. ونقدر قيمة الخطوات من جانب واحد والثنائية والمتعددة الأطراف التي يمكن أن تتخذ، بما في ذلك الخطوات التي تتخذ في إطار المناقشات الداخلية بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. وندرك الحاجة الى اجتذاب جميع أعضاء المجتمع الدولي بما فيهم غير الأطراف الحاليين في معاهدة عدم الانتشار - للدخول في حوار مثمر حول كيفية قيامنا بعمل متضافر لكي نتقدم صوب إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

والواضح أن المجتمع الدولي قد عقد العزم على أن يتوصل بحلول عام ١٩٩٧ الى استراتيجيات محددة لتعزيز الخطوات التي ستتخذ في العامين القادمين، ولدعم خطط الدول الحائزة للأسلحة النووية للإسراع بتحقيق خفض كبير جديد لما تحوزه من الأسلحة النووية.

وتتخذ خطوات ملموسة للنهوض بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وفي أيار/مايو شجعت الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تشجيعا قويا على إنشاء هذه المناطق. وترحب استراليا في هذا السياق، بإعراب الدول الحائزة للأسلحة النووية عن تأييدها لإنشاء مناطق معينة خالية من الأسلحة النووية. وهي ترحب على الأخص بإعلان الولايات المتحدة أنها تسير نحو اتخاذ قرار نهائي بالتقيد بمعاهدة منطقة جنوب المحيط الهادئ الخالية من الأسلحة النووية، وهي معاهدة ذات أهمية خاصة لاستراليا وللدول الزميلة الأعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ. وندعو أيضا الدولتين الأخريين الحائزتين للأسلحة النووية اللتين لم تلتزما بعد بالبروتوكولات ذات الصلة - وهما فرنسا والمملكة المتحدة - الى أن تفعلا ذلك دون مزيد من التأخير، اعترافا بالدعم القوي الذي قدمته المنطقة لقضية عدم الانتشار. وكغيرنا من دول محفل جنوب المحيط الهادئ، نحث فرنسا على أن تغلق على نحو دائم مرافقها للتجارب النووية في جنوب المحيط الهادئ.

ونقدر تقديرا شديدا الجهد الدبلوماسي القوي الذي بذل في سبيل استكمال التقيد بمعاهدة تلاتيلولكو. ونرحب بإختتام المفاوضات لإبرام معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، ونتطلع الى التوقيع عليها في وقت مبكر. إن بدء سريان هذه المعاهدة سيبلور على نحو لافت للنظر أهمية التقدم الذي أحرز في العقد الأخير في جعل أفريقيا قارة خالية من الأسلحة النووية. ونتطلع الى انتهاء جيراننا في المنطقة المجاورة لنا من ناحية الشمال من المفاوضات المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، بدعم الدول الحائزة للأسلحة النووية. والحقيقة أننا نشهد نموا مطردا لسلسلة من الترتيبات الإقليمية التي تتمم بعضها بعضا في النصف الجنوبي من العالم التي ربما تصبح نافذة فيما يتعلق بنصف الكرة - مما يعزز النظام الدولي لعدم الانتشار ويضفي عليه التزاما إقليميا مميزا.

وفي تجديد التزاماتنا الجماعية من حسن التوقيت أن نبحث من جديد في كيفية الاستجابة الفعالة لآليتنا المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وقد أسعد استراليا أن مؤتمر نزع السلاح قد تمكن من الموافقة من حيث المبدأ على توسيع عضويته. وعند القيام بالتوسيع - وهذه الخطوات الحاسمة ينبغي أن تتخذ - فإنه سيعطي المؤتمر قوة متجددة وسلطة واسعة في التصدي لمختلف المهام التفاوضية التي يضطلع بها.

ولكن استراليا ترى أن من الغريب ومن غير المقبول أن تستمر آليتنا الحالية المتعددة الأطراف لنزع السلاح في تجنب المعالجة الموضوعية لمسألة نزع السلاح غير النووي، ونخص بالذكر المشاكل

التي تترتب على الأسلحة والقوات التقليدية. فإذا كان يراد لنزع السلاح أن يكون فعالا، فينبغي أن يمسنا جميعا. وينبغي لنزع السلاح أن يشمل ليس فقط منظومات الأسلحة التي يحتمل أن تهدد استمرار وجود الحياة على الأرض، ولكن أيضا منظومات الأسلحة التي تقتل فعلا الآلاف سنويا في عالم الواقع.

ونثني على الاسهام الذي قدمه هنا سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية, ونشارك مشاركة قلبية في تأييد الممارسة النابعة من منطقتنا والتي عبر عنها البيان الذي أدلى به رئيس المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في ١ آب/أغسطس ١٩٩٥. ومن ناحية أخرى، ندعو مؤتمر نزع السلاح الى أن يتخطى العوائق الإجرائية التي تعوق إجراء هذه المناقشات في ذلك المحفل، كما ندعو الزملاء الى بحث إمكانية إعادة تنشيط أعمال هيئة نزع السلاح لضمان القيام بعمل منتج جديد فيما يتعلق بجميع هذه المسائل الواقعية.

وتقوم أيضا محافل مخصصة مثل المؤتمر الاستعراضي المعني باتفاقية الأسلحة اللاإنسانية بأدوار هامة. ونرحب بالاتفاق الذي توصل إليه في فيينا حول بروتوكول إضافي للاتفاقية يحظر انتاج ونقل أسلحة الليزر التي تسبب العمى. ولكننا شعرنا بخيبة أمل شديدة نظرا لأن الاتفاق حول عدد من وجوه التقدم المحدود وإن يكن هاما فيما يتعلق بحماية المدنيين من الألغام البرية المضادة للأفراد المتروكة منذ زمن طويل لم يتحقق بعد. وتلتزم استراليا بإزالة جميع الألغام البرية المضادة للأفراد بوصف ذلك هدفا نهائيا، وبالتنفيذ الفوري لتدابير عملية متوسطة الأجل قد تدفعنا بطريقة جديرة بالاهتمام الى الأمام نحو تحقيق هدفنا الجماعي. ويجب أن ينجح مؤتمر الاستعراض في دوراته المستأنفة في اتخاذ خطوات من شأنها أن تسهم بجدية في منع الكوارث الإنسانية في المستقبل.

إن للتفاعل الذي يعزز بعضه بعضا بين المبادرات الإقليمية والعالمية أهمية في تدعيم التقدم في تناول مسائل نزع السلاح النووي والتقليدي على السواء. وفي المنطقة المجاورة لاستراليا، يخطو المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا خطوات هامة في التعبير عن الالتزام الإقليمي بالأمن الجماعي والتعاون، والالتزام بتقاليد الشفافية والتعايش السلمي التي ستجعلنا في مركز طيب في المستقبل. والدعم الجاري حاليا الذي تقدمه الأمم المتحدة - مثل الدعم الذي تقدمه على سبيل المثال عن طريق مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ ومقره كاتماندو - له أهمية بالنسبة لهذا التطور الإقليمي ويحظى بالتقدير.

ويسر استراليا أيضا أن تتمكن من المشاركة في مبادرات إقليمية أخرى، مثل الفريق العامل المعني بتحديد الأسلحة وتحقيق الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، والذي يسعى الى أن يرسخ على نحو مبدع دعائم عملية السلام في الشرق الأوسط.

وفي ملاحظاتي التمهيدية سعيت الى تأكيد حاجة المجتمع الدولي لا الى مجرد تدوين المثل العليا، ولكن الى الحفاظ على التزام مستمر وملموس نحو تنفيذ هذه المثل.

ولا يوجد سياق لذلك القول فيه أهمية أكبر اليوم غير سياق اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد شارك كثير منا في الدفعة التاريخية - التي استهدفت الانتهاء من هذا الصك الأول العالمي المتعدد الأطراف يفرض حظرا قابلا للتحقق على فئة كاملة من الأسلحة، وينص على تدميرها. ولكن حتى يكون هذا الصك فعالا في تحقيق أهداف نزع السلاح التي توخاها المتفاوضون، يجب أن يصدق عليه بسرعة الممتلكان الرئيسيان للمخزونات، أي روسيا والولايات المتحدة. وقد أكدت مشاهد الإرهاب الكيميائي أنه لا مجال للرضا عن الذات فيما يتعلق بقضايا الأمن الدولي مثل هذه القضايا. إن قاعدة عدم الانتشار الكيميائي وتدمير جميع الأسلحة الكيميائية الواردة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية من اللازم التأكيد القاطع الموثوق به عليها باتخاذ اجراءات من جانب الدول الكبيرة، إجراءات تحث بشكل فعال على سريان المعاهدة.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، يتعين علينا أن نسعى جاهدين، بالرغم من القيود المفروضة على الجدول الزمني لنزع السلاح على

الصعيد الدولي، لأن نطرح آلية متماسكة وفعالة للتحقق بأسرع ما يمكن. وإن ما تكشف مؤخرا بشأن أنشطة العراق السابقة، مما يدل على الانتهاكات المنتظمة للاتفاقية، يؤكد بوضوح الحاجة الى صقل معايير الاتفاقية وتعزيزها، والردع على نحو مؤكد، لمحاولات انتهاكها في المستقبل. ولا يكفي أن تكون لدينا اتفاقية؛ يجب أن نعزز الالتزام القابل للتحقق منه بتنفيذ أحكامها.

إن أمامنا جدول أعمال هاما للأمن الدولي في هذه الدورة الخمسين للجمعية العامة. وفي عالم اليوم لا يوجد بديل له مقومات البقاء عن الأمن الجماعي القائم على الثقة المتبادلة والالتزام الجماعي. ولا مجال لأن نركن الى الرضا بإنجازات الماضي أو البيانات الجوفاء على المثل العليا، ولا مجال للانسحاب من العملية التي ما برحت تشكل وتنفذ المعايير الدولية، أو للتغاضي عن الالتزامات السياسية والقانونية الرسمية التي تشكل الأساس لأمننا في الحاضر والمستقبل. ولكن هناك مجال لسعة الخيال والعمل الشاق للاستفادة التامة من الفرص الهامة التي تلوح في عصرنا هذا الذي أسعدنا الحظ بالعيش فيه. وسيبذل الوفد الاسترالي كل جهد ممكن لكي يسهم إسهاما كاملا في هذه العملية.

السيد شازوكان (الصين): (ترجمة شفوية عن الصينية): اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أهنئكم بالنيابة عن الوفد الصيني على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في الدورة الحالية للجمعية العامة. ولدينا ثقة تامة بأنكم ستوجهون أعمال اللجنة الأولى نحو النجاح، بما لديكم من الموهبة البارزة والتجربة الدبلوماسية الثرية. وأود في نفس الوقت أن أهنئ سائر أعضاء المكتب على انتخابهم، وأن أعرب عن شكرنا للسفير رودريغيز سفير إكوادور لما قدمه للجنة من إسهام أثناء فترة رئاسته في الدورة الماضية.

تعقد الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة في السنة التي تواكب الذكرى السنوية الخمسين للانتصار في الحرب العالمية المناهضة للفاشية، ولانتصار الصين في حربها لمقاومة الغزو الياباني، وكذلك لإنشاء الأمم المتحدة وطوال نصف قرن بذلت الأمم المتحدة جهودا جديرة بالثناء للنهوض بنزع السلاح وصون السلم والأمن الدوليين. واتخذت الجمعية العامة في هذا الصدد قرارات عديدة بشأن نزع السلاح النووي ونزع السلاح التقليدي وحظر الأسلحة البيولوجية والكيميائية وكبح سباق التسلح ومنع إضفاء الطابع العسكري على الفضاء الخارجي وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلم. والدورات الاستثنائية الثلاث المكرسة لنزع السلاح والوثيقة الختامية التي اعتمدتها الدورة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح، بصفة خاصة سهلت إحراز التقدم في ميدان نزع السلاح. وفي الأمم المتحدة ومحافل أخرى متعددة الأطراف تم التوصل إلى مجموعة من الاتفاقات الهامة لنزع السلاح مثل اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واستطاعت البشرية بذلك أن تتقدم خطوة خطوة صوب عالم خال من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل.

ومنذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة أحرز مزيد من التقدم في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة وذلك بفضل جهود جميع البلدان. وقبل خمسة أشهر قرر مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها تمديد هذه المعاهدة لأجل غير مسمى. ويفضي هذا القرار إلى منع انتشار الأسلحة النووية وصون السلم والأمن الدوليين وينبغي أن يعطي زخما جديدا لعملية نزع السلاح النووي ومن ناحية أخرى ينبغي ألا يفسر ذلك القرار بأنه يسمح بالامتلاك الدائم للأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وقرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) بتقديم ضمانات أمن إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن يكون نقطة بدء جديدة للتفاوض بشأن صكوك دولية ملزمة قانونا تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وجميع المشاركين في مؤتمر نزع السلاح في جنيف يعملون بكد بغية الإبرام المبكر لمعاهدة ملائمة للحظر الشامل للتجارب وأنشأوا لجنة مخصصة لاتفاقية وقف الانتاج. وفي الوقت نفسه يكشف الموقعون على اتفاقية الأسلحة الكيميائية جهودهم للتصديق على هذه الاتفاقية ومع ذلك يجب أن نعي حقيقة أن الطريق إلى نزع السلاح لا يزال طويلا. وأنه ينبغي تنفيذ المعاهدات

القائمة بشأن تخفيض الأسلحة النووية. وعمليا لا تزال الترسانات النووية الضخمة على حالتها الأصلية. وما فتئت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تصر على سياسات الردع النووي التي تتبعها وتواصل أبحاثها المتعلقة بأسلحة الفضاء واستحداثها لهذه الأسلحة. وبغية تحقيق الهدف المتمثل في الحظر الكامل لجميع الأسلحة النووية والتدمير التام لتلك الأسلحة اقترح السيد تشان تشيشن نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الصين في الدورة الأخيرة للجمعية العامة إبرام اتفاقية بشأن الحظر الشامل للأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك قدم مجموعة شاملة من اقتراحات نزع السلاح النووي التي تقوم فيما بينها علاقات متبادلة، بما في ذلك إبرام اتفاقية بشأن عدم البدء باستعمال الأسلحة النووية وذلك عن طريق مفاوضات تجرى فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتتوقع الصين أن تكون هناك استجابة إيجابية من البلدان المعنية.

وتؤيد الصين هدف الحظر الكامل لتجارب الأسلحة النووية في سياق الحظر الكامل للأسلحة النووية وتدميرها التام. وتبتهج الصين بالتقدم الواضح الذي تحقق بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب من مفاوضات دامت أقل من سنتين. وتعتقد الصين أن تلك المعاهدة ستكون خطوة إلى الأمام صوب تحقيق الهدف النهائي هدف الحظر الكامل للأسلحة النووية وتدميرها التام. وينبغي أن يكون لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب نطاق محدد تحديدا واضحا يوفر حظرا شاملا لجميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية ولكن ينبغي ألا تحظر هذه المعاهدة التفجيرات النووية السلمية أو أن تقيد بأي حال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وينبغي أن يكون نظام التحقق لهذه المعاهدة فعالا ومنصفا وعادلا. وترحب الصين بالتقدم الموضوعي الذي أحرز بشأن مسألة نظام الرصد الدولي وترى أنه ينبغي أن يكون هذا النظام قادرا على توفير الكشف الشامل الفعال للأحداث التي تنتهك المعاهدة في المستقبل. والوسائل التقنية الوطنية ليس لها مكان في هذا النظام وينبغي ألا تكون بديلا لنظام الرصد الدولي. هذه قضية مبدأ أساسية تؤثر على جميع الدول الأطراف وتؤثر بصفة خاصة على إعمال الحقوق المتساوية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو التي لديها مستويات مختلفة من هذه الوسائل التقنية. وبالإضافة إلى ذلك، بغية ضمان عدالة نظام التحقق يجب أن يوافق التنظيم الذي سيوضح بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب على طلبات التفتيش الموقعي وأن يتوصل إلى استنتاجات بعد التفتيش. وأود أن أكرر هنا التأكيد أن الصين تعلق أهمية كبيرة على المفاوضات بشأن المعاهدة وستواصل العمل مع جميع البلدان المشاركة الأخرى لإبرام معاهدة شاملة وملائمة حقا في أقرب وقت ممكن بحيث لا يتجاوز ١٩٩٦.

وقد تعهدت الصين منذ وقت طويل من جانب واحد بألا تبدأ باستعمال الأسلحة النووية في أي وقت وفي أية ظروف. وتعهدت كذلك على نحو غير مشروط بعدم استعمال الأسلحة النووية أو بعدم التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وفي المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ونناشد بقوة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أي تدخل فورا في مفاوضات على إبرام معاهدة تحظر البدء باستعمال الأسلحة النووية، وعلى الاتفاق على عدم استعمال هذه الأسلحة أو عدم التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وهذان الصكان، إذا أبرما، سيعززان، السلم الدولي والاستقرار والأمن وسيتفقان بالتالي مع المصالح الأساسية لجميع البلدان. وتعلق الصين أهمية كبيرة على مسألة عدم البدء باستعمال الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد قدمت الصين إلى الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية مشروع معاهدة لعدم البدء باستعمال الأسلحة النووية وتطلب إلى جميع هذه البلدان أن تستجيب على نحو إيجابي. وفي عهد ما بعد الحرب الباردة من الواضح أن من المفارقات أن نواصل سياسة الردع النووي التي تقوم على أساس البدء باستعمال الأسلحة النووية، معرضين بذلك البلدان الأخرى للتهديد النووي.

وامتلاك الصين لعدد محدود من الأسلحة النووية لا يستهدف سوى الدفاع عن النفس واتقاء التهديدات النووية. والأسلحة النووية الصينية غير موجهة ضد أي بلد آخر. ولم تشارك الصين أبدا، ولا

تنـــوي المشاركة فـــي سباق التسلح النووي والصين لا تنتمي إلى أي حلـــف عسكري، ولا تنضوي تحت أية مظلة نووية أجنبية. ولئـــن كانت الصين قد تعهدت منذ وقت طويل من جانـــب واحد بألا تبدأ باستعمال الأسلحة النووية فقـــد عاشت دائما في ظل تهديد الأسلحة النووية ورغـــم هـــذه الحقيقة مارست الصين دائما أكبر قدر من ضبط النفس في مجال التجارب النووية وهي تؤيد فرض حظر شامل على التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية. وفور بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب ستتوقف الصين عن إجراء تجارب على الأسلحة النووية.

وتؤيد الصين باستمرار تطلعات وجهود البلدان المعنية في سعيها لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية عن طريق مشاورات تشارك فيها على قدم المساواة، وفي ضوء الظروف المحددة لكل بلد. وفي هذا الصدد حققت بلدان أمريكا اللاتينية وجنوب المحيط الهادئ نتائج تستحق الثناء.

ومؤخرا أحرز تقدم نرحب به في جهود البلدان الافريقية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا. وتؤيد الصين بشدة المعاهدة المعنية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا وستضطلع بتعهداتها الواجبة حيال المنطقة الافريقية وذلك تمشيا مـــع موقفها الثابت. ونأمل أن تحترم جميع البلدان الحائـــزة للأسلحة النووية على نحو متساو وضع المناطق الخالية من الأسلحة النووية وأن تضطلع بالتزاماتها حيال هذه المناطق.

لقد أنشأ مؤتمر نـــزع السلاح بجنيف لجنة مخصصة لاتفاقية وقف الانتـــاج. والصين مستعدة للعمل مع جميع البلدان الأخـــرى المعنية لدفع عمل مؤتمر نزع السلاح إلى الأمام بطريقة متوازنة كما أنها مستعدة للمشاركة في ابرام اتفاقية منصفة وعملية لوقف الانتاج تحظى بالمشاركة العالمية وتفيد عمليـــة نـــزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي.

وشهدنا منذ أن فتح باب التوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيميائية قيام عدد متزايد من البلدان بالتصديق عليها. وقـــد تحقـــق، بفضـــل الجهود المشتركة التي بذلها العديد من الموقعين والأمانة الفنية المؤقتة، التقدم بشأن الكثير من القضايا المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية مستقبلا. وستواصل الصين العمل، جنبا الى جنب مع سائر البلدان المعنية الأخرى، من أجل التوصل الى حلول مرضية لقضايا من قبيل الأسلحة الكيميائية المهجورة، والتفتيش بالتحدي والمـــادة ١١ مـــن الاتفاقية. وتؤيد الصين أغراض ومقاصد الاتفاقية، وكانـــت من بين أول من وقعوا عليها. وتتخذ الصين في الوقت الحالي العدة بنشاط للتصديق على الاتفاقية في أبكر وقت.

ولقد نفذت الصين التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحـــة البيولوجية بإخلاص وبتمام، وأبلغت الأمم المتحدة سنويا بما هو مطلوب من بيانات وثيقة الصلة بالاتفاقية. وتؤيد الصين التدابير التي من شأنها أن تقوي فعالية الاتفاقية. ومن المحتم، في ضوء السمات الخاصة للأسلحة البيولوجية وتعقد عملية التحقق منها، أن نناقش التعريفات الضرورية والمعايير الموضوعية وأن نقوم بصياغتها، بما في ذلك قائمة العناصر والسميات البكتريولوجية (البيولوجية)، بحيث نفرق بشكل واضح ما بين الأنشطة المحظورة وتلك المسموح بها. ولن يتيسر القيام بتحر هادف لتدابير التحقق الفعالة والممكنة التطبيق إلا على هذا الأساس. إن نهج التحقق السريع التثبت من أجل التحقق فحسب لن يساعد على تعزيز فعالية الاتفاقية.

وقد تم التوصل في المؤتمر الاستعراضي الذي اختتم مؤخرا للاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة الى اتفاق بشأن إضافة بروتوكول جديد عن حظر الأسلحة التي تسبب العمى. وقد حققت الدول الأطراف التقدم بشأن تعديل البروتوكول الثاني المتعلق بالألغام البرية على الرغم من عدم توصلها الى اتفاق في هذا الصدد. وتحبذ الصين دوما قيام المجتمع الدولي ببذل جهود إنسانية لمنع إلحاق الألغام البرية الضرر بالمدنيين الأبرياء وقتلهم. بيد أن الألغام البرية في الوقت الحاضر، الذي لا يزال خطر الحرب والعدوان قائما فيه، وسيلة مشروعة للدفاع عن الكثير من البلدان. ولن يمكننا أن نتوصل الى حلول، قابلة للتطبيق وصالحة للبقاء، لمشكلة الألغام البرية إلا إذا روعيت الاهتمامات الإنسانية والاحتياجات العسكرية بطريقة متوازنة. وقد شاركت الصين، بهذه الروح وقد وضعت في

اعتبارها شواغل جميع الأطراف بقدر الإمكان، بطريقة إيجابية وجدية في المفاوضات الوثيقة الصلة التي أجراها مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة، وقد قدمت مساهماتها في هذا الصدد. وأننا لنأمل بأن تبدي البلدان المعنية في الدورة المستأنفة في العام المقبل مرونة ونزعة عملية أيضا في التماسها لحل عادل ومنصف للخلافات القائمة.

ولقد شهد العالم حربين عالميتين ساخنتين في النصف الأول من هذا القرن، وعاش في ظل حرب باردة خلال السنوات الأربعين الماضية على الأقل - فلا عجب أن يوصف القرن العشرون بأنه "قرن الحروب". وفي ظرف خمس سنوات، سيدلف العالم الى القرن الحادي والعشرين. وابتغاء جعل القرن المقبل عصرا من السلم والسكينة، ألقي على عاتقنا مهمة القيام بمزيد من تعزيز عملية نزع السلاح وصون السلم والأمن العالميين. وستواصل الصين العمل مع سائر البلدان الأخرى، وستقدم إسهامها في الحظر الكامل للأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وتدميرها الشامل، وفي قضية تحقيق السلم للبشرية جمعاء.

السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتقدم لكم يا سيادة الرئيس بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وبوسعكم الاعتماد على تأييد وفدي وتعاونه. وأنا على ثقة من أن اللجنة ستسر بالنتائج التي ستتحقق للعمل الذي يجرى تحت رئاستكم. وأود أن أتقدم بالتهنئة أيضا لأعضاء مكتب اللجنة الآخرين على انتخابهم لهذه المناصب.

ينبغي مواصلة الدفع قدما بعملية نزع السلاح وتطويرها في جميع الميادين. إذ أنها أفضل جهد وقائي ضد الحروب في المستقبل والمآسي الإنسانية التي تجلبها الحروب، وهي أفضل وسيلة لمواصلة تدعيم الأمن الدولي وجميع المنافع التي يجلبها السلم لتنمية التعاون الدولي. ومن ثم، فإنه ينبغي عدم ادخار أي جهد للقضاء على التهديدات الموجهة للسلم ولمنع وقوع الصراعات. وإذا ما نظر الى نزع السلاح من هذا المنظور، فإنه سيكتسب الكثير جدا من الأهمية؛ وسيصبح على نفس القدر من الأهمية لجميع البلدان، صغيرها وكبيرها، النووية منها وغير النووية؛ وسيكون له إسهام أكبر بكثير في صون الأمن الدولي وفي الجهود المبذولة لتحقيق السلام العالمي الدائم.

ومن قبيل الأهمية البالغة أيضا أن ننظر الى عملية نزع السلاح بوصفها جزءا هاما من الجهود الاقليمية والعالمية الأخرى المبذولة من أجل السلم والتنمية. ومن المؤكد أن التكافل فيما بين جميع الجهود المبذولة لمنع الحروب، إذا ما بذلت بالنضج المطلوب والتصميم والإرادة السياسيين لمنع الصراعات والمآسي الإنسانية الأخرى، سيجعل أعمالنا أوطد عزما وسيجعل نتائجها أكثر إثمارا. لذلك فإن من المهم التشديد على أن كثيرا من البلدان لا تشعر بأنها مهددة بالحرب النووية، ولكنها منشغلة إنشغالا كبيرا جدا بشأن أمنها من جراء التطورات التي تقع فيما حولها. ولهذا السبب فإن إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية نزع السلاح وشفافيتها، وتوجيه جميع أنشطتها صوب التكامل الاقليمي والعالمي ضرورية لهذه البلدان ولتنميتها.

وستتناول اللجنة الأولى في هذه السنة الكثير من قضايا تحديد التسلح ونزع السلاح الهامة في جو هيأته نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، الذي عقد هذا العام؛ وإلحاحية التصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، والصعاب المواجهة في مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب، والتطورات المتعلقة بالتجارب النووية، ولم تهيئه الصعاب التي ينطوي عليها وضع سياسة عالمية لتحديد التسلح فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، والعجز عن وقف الصراعات ومنع وقوع صراعات جديدة، وما الى ذلك. ومن الواضح أننا سنواجه الكثير من المواقف المتناقضة في مداولاتنا المقبلة. ولن يكون من سبيل للخروج منها إلا بإبداء الاحترام لمصالحنا المتبادلة، وباستخدام التصميم والإرادة السياسية في تنمية العلاقات والتعاون الدوليين، وفقا للمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة أن يحفزنا على أن نمضي بمداولاتنا في هذا الاتجاه.

وتعلق مقدونيا أكبر الأهمية على تنمية علاقات من حسن الجوار، وتعتبر هذه العلاقات أهم مصدر للسلم والأمن والتعاون ونزع السلاح في جميع مناطق العالم، لا سيما المنطقة التي نقع فيها - البلقان. فشعوب البلقان تستحق أن تعيش بعضها مع بعض في ظل السلام كجيران متحابين. إن من واجب أوروبا، ومن مصلحتها، أن تدمج جميع هذه الشعوب في الجماعة الأوروبية، وبأسرع ما يمكن. ومن شأن ذلك أن يكون أهم إسهام في صون الأمن الأوروبي والعالمي - غير أنه يجب وقف الحرب في البوسنة والهرسك أولا ويجب التوصل الى حل سياسي للصراع فيهـــا. وإننـــا لنأمل أن يتحقق ذلك عاجلا وليس آجلا.

وبموجـــب البند ٨١ من جدول أعمالنا - "صون الأمن الدولـــي" - ستتداول اللجنة الأولى حول تقرير الأمين العام بشـــأن تنميـــة علاقـــات حسن الجوار فيما بين دول البلقان (A/50/412 و Add.1). ويحتوي التقرير آراء بعض دول البلقان وبعض الدول الأخرى. كما يحتوي الكثير من الاقتراحات المثيرة للاهتمام والآراء الهامة. وخلال مناقشاتنا لبعض المواضيع المحددة المتصلة ببنود جدول أعمـال الأمن الدولي، سيتكلم وفدي بإسهاب عن موضـــوع تنمية علاقات حسن الدوار فيما بين دول البلقان.

وسوف نقدم لاحقا مشروع قرار كيما تنظر فيه اللجنة وتعتمده. وأود في هذه المرحلة أن أشدد على النقاط التالية: إن إقامة علاقات حسن الجوار هي أهم عامل في جيل السلام والتعاون في البلقان؛ وينبغي بذل كل جهد ممكن على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي لتوجيه الأحداث في هذا الاتجاه؛ إن التوسع في إضفاء الطابع البلقاني على البلقان يشكل أخطر تهديد للأمن في أوروبا وفي العالم، ومن الجدير بالذكر أنه ليس من قبيل المصادفة أن الحرب العالمية الأولى اندلعت في البلقان وأن الحرب العالمية الثانية استمرت في البلقان أكثر من أي مكان آخر؛ إن إضفاء الطابع الأوروبي على البلقان يجب ألا يتأخر؛ ويجب أن تتوقف الحرب في البوسنة والهرسك وأن يتم التوصل إلى حل سلمي دون إبطاء؛ إن تطبيع العلاقات بين جميع دول البلقان أمر واجب وينبغي للمجتمع الدولي تشجيع هذه الدول ومساعدتها.

وأود هنا التشديد على أهمية الاتفاق المبرم مؤخرا بين جمهورية مقدونيا وجمهورية اليونان بشأن علاقاتهما المقبلة. ونحن واثقون بأن البلدين يستفيدان بنفس القدر من الاتفاق وأنه سيعود بالنفع على التطورات المستقبلية في البلقان.

وكنا في العام الماضي قد وكدنا أهمية التحضير الجيد والحسن التوقيت لمناقشات العام الحالي بشأن هذا البند من جدول الأعمال، وعلى واجبات الأمانة العامة في هذا الصدد. ولا أستطيع القول إننا سعداء بما أعدته الأمانة العامة. فتقرير الأمين العام تجميع تقني للردود التي تلقاها من الدول دون أي مساهمة من الأمانة العامة، ودون آراء المنظمات الدولية الكثيرة المختصة التي تشغلها يوميا التطورات الراهنة والمستقبلية في البلقان.

ونرجو أن يأتي التقرير القادم للأمين العام متضمنا إسهامه اللازم وإسهام المنظمات الدولية المختصة الكثيرة في منظومة الأمم المتحدة وخارجها، ولا سيما في أوروبا. إن مرمى القرار ٨٤/٤٨ باء، الذي اعتمدت هذه اللجنة مشروعه دون تصويت في عام ١٩٩٣ هو تحويل البلقان من منطقة صراع ومن برميل للبارود إلى منطقة للسلام والتعاون باعتبارها عنصرا أساسيا في التكامل الأوروبي.

فهل هذا ممكن؟ إن إجابتنا على هذا السؤال تأتي بالإيجاب. ففي هذا العام، كما حدث في الماضي، ستهيمن على أعمالنا ومناقشاتنا مسألة وقف انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والتقليدية وغيرها. والنتيجة الإيجابية في هذا العام لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة وتمديدها، وهي تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى - تمثل أهم إنجاز لعملية نزع السلاح. وينبغي أن تستمر الجهود المبذولة لجعل المعاهدة عالمية على أمل النجاح في ذلك في مستقبل غير بعيد. وينبغي أن يشجع هذا الإنجاز على العمل في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وما فتئنا نرقب عن كثب مناقشات مؤتمر نزع السلاح بشأن حظر التجارب النووية. ويظل إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ضمن أولويات مؤتمر نزع السلاح. ونرجو أن يحترم

الالتزام بإبرام المعاهدة في موعد أقصاه نهاية عام ١٩٩٦. وفي هذا الصدد فإن موقف الدول الحائزة للأسلحة النووية مسألة حيوية.

ويعلق وفدي أهمية كبيرة على الحد من الأسلحة التقليدية. ويمكن للأنشطة المضطلع بها في مجال الحد من الأسلحة هذا أن تكون عونا كبيرا في عمليات بناء الثقة بين كثير من الدول. وإذا وفق هذا المسعى فسيصبح من الضروري في ميدان الأسلحة التقليدية أن تعم الشفافية إنتاجها وتخزينها والاتجار بها. فمنطقتنا - البلقان - تتكدس فيها جميع أنواع الأسلحة التقليدية. ولا يغيب عن بالنا أن الحروب القادمة ستكون بالأسلحة التقليدية. وليس من الضروري في الحقيقة أن يملك أحد قنابل ذرية لتخويف البلدان المجاورة: فالأسلحة التقليدية الحديثة تكفي.

ومن الحقائق أيضا أنه لا يصعب التأكد من كمية الأسلحة التي يحتاجها بلد ما للأغراض المشروعة. فإذا كدس بلد كميات ضخمة من الأسلحة التقليدية بأكثر من الحد المعقول - فينبغي للمرء عادة أن يشعر بالقلق. أما السياسة الرشيدة التي ينبغي أن تتبعها الأمم المتحدة فهي الدعوة إلى إقامة علاقات حسن الجوار، والحد من الأسلحة، والشفافية في إنتاج الأسلحة وتخزينها والاتجار بها. إن خطر سباق الأسلحة التقليدية على الأمن الدولي يعادل خطر سباق الأسلحة النووية عليه.

كما أن تعزيز الأمن الجماعي رد سليم على المشكلة. ونحن نشهد في هذا الصدد تطورات إيجابية في أوروبا. فعملية التحول الراهنة في منظمة حلف شمال الأطلسي يمكنها أن تعزز قوى السلام والتعاون في أوروبا - وهي أسلوب حسن للحد من التطورات في مجالي الأسلحة التقليدية. وأود الإشارة هنا إلى أهمية التطورات المقبلة في مجال الأمن الأوروبي بالنسبة لتنفيذ معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

ويشاطر وفدي الرأي بأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية - وهي أهم إنجاز حتى الآن في ميدان نزع السلاح - يجب أن تصدق عليها جميع الدول وأنها ينبغي أن تدخل حيز النفاذ دون إبطاء.

ونؤيد الجهود المبذولة في مجال حظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو غيرها من أجهزة التفجير النووي، كما نؤيد عقد مفاوضات في وقت مبكر بشأن وضع اتفاقية غير تمييزية وقابلة للتطبيق عالميا. ونرجو أن تبدأ المفاوضات اللازمة في وقت قريب في مؤتمر نزع السلاح. كما نؤيد مطلب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالنسبة لضمانات الأمن الملزمة. ونؤيد الحد من الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الإقليمي وندعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يعترف بها دوليا باعتبارها وسيلة لتعزيز السلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي.

ووفدي شأنه شأن وفود كثيرة أخرى، يولي أولوية عالية لمسألة إزالة الألغام. وينبغي أن يتم بمنتهى العجلة تطهير الألغام وتعمير المناطق المتضررة. وبالنظر إلى الأهمية الإنسانية الهائلة لهذا المسعى، يصبح من الضرورات المطلقة أن يتم التوصل إليه بنجاح.

وقبل أن اختم كلمتي أود التعليق بإيجاز على مسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. ومع احترامنا للمقرر الخاص ولمؤتمر نزع السلاح فإن وفدي يشاطر وفودا أخرى رأيها بأن مصلحة بلدان كثيرا، ومنها بلدي، لم تؤخذ في الاعتبار الكامل في مسألة العضوية. ونرجو أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من مواصلة النظر في هذه القضية وإقرار حل عادل بشأنها.

وأود أن اختتم بياني بالتشديد على أن ما يهم فعلا في الوقت الحاضر هو منع نشوب صراعات جديدة وحروب جديدة وحل القائم منها بالطرق السلمية. وفي هذا المجال تعتبر التدابير الوقائية أفضل المعادلات فمن شأن هذا أن يجعل الحد من الأسلحة ونزع السلاح على رأس الأولويات وأن يسهم كثيرا في تعزيز الأمن الدولي وإقامة علاقات دولية تعاونية ولذا نرجو أن تستطيع اللجنة الأولى في المستقبل تكريس مزيد من الوقت لمسائل الأمن الدولي.

السيد جيلي (جنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي، على توليكم هذا المنصب الهام، منصب رئيس اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الخمسين. وأود أيضا أن أشيد بسلفكم، السيد لويس فالينسيا رودريغز ممثل اكوادور، الذي وجهنا في عملنا خلال الدورة التاسعة والأربعين. ونود أيضا أن نقدم تهانينا إلى أعضاء مكتب اللجنة الآخرين المنتخبين للمناصب الهامة في اللجنة الأولى. ويمكن للرئيس وأعضاء مكتب اللجنة وموظفي الأمانة العامة أن يعتمدوا على دعم وفد بلدي وتعاونه في وفائهم بواجباتهم.

كان نزع السلاح وعدم الانتشار موضع اهتمام المجتمع الدولي خلال عام ١٩٩٥. ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى الاهتمام بالمفاوضات حول عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية وبمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها. ومن الدلائل الأخرى على ذلك قرار منح جائزة نوبل للسلام لجوزيف روتبلات ومؤتمرات بوغواش المعنية بالعلم والشؤون العالمية عن الدور المركزي المضطلع به في النهوض بقضية نزع السلاح النووي.

إن معاهدة عدم الانتشار تشكل حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار وهي الأساس الذي ترتكز عليه معظم جهودنا. فعندما اعتمدت معاهدة عدم الانتشار قبل ٢٥ عاما كانت تمثل تقدما كبيرا صوب نزع السلاح النووي. أما التغيرات الهائلة التي حدثت نتيجة لانتهاء الحرب الباردة فقد هيأت بيئة عالمية يمكن فيها تحقيق الأهداف الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار.

وفي مؤتمر الاستعراض والتمديد الذي عقد هنا في نيويورك في نيسان/أبريل وأيار/مايو تعزز نظام معاهدة عدم الانتشار عن طريق الاعتماد الذي تم بدون تصويت للقرارات المعنية بعملية الاستعراض المدعمة وبمبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. والمبادئ والأهداف، ولا سيما تلك الواردة في القسم المعني بنزع السلاح النووي، تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للجنة الأولى. فيلاحظ فيها أنه تم تيسير نزع السلاح إلى حد كبير عن طريق تخفيض حدة التوتر الدولي ودعم الثقة بين الدول، وكلها عوامل سادت منذ انتهاء الحرب الباردة. وقد تعهدت الدول الأطراف أيضا بالوفاء بعزم بالتزامات نزع السلاح النووي الواردة في معاهدة عدم الانتشار، بينما أكدت من جديد أيضا الدول الحائزة للأسلحة النووية التزامها بالتفاوض بحسن نية حول التدابير الفعالة المتعلقة بنزع السلاح النووي. والتدابير الواردة في برنامج عمل المبادئ والأهداف تدابير هامة بالنسبة للتحقيق الكامل والتنفيذ الفعال للمادة السادسة من المعاهدة. وكما نعلم جميعا، ينطوي برنامج العمل على استكمال المفاوضات حول ابرام معاهدة للحظر الشامل على التجارب؛ والبدء الفوري والاختتام المبكر للمفاوضات المتعلقة باتفاقية الوقف؛ والسعي بعزم صوب تحقيق نزع السلاح العام الكامل.

وفي مؤتمر معاهدة عدم الانتشار وبعده نشأت صلة بين تمديد المعاهدة لأجل غير مسمى، والاستعراض المدعم، والمبادئ والأهداف. ولئن كانت هذه الصلة قد أنشأها آخرون لخدمة أغراضهم الخاصة، فالحال لم تكن كذلك بالنسبة للاقتراح الذي تقدمت به جنوب افريقيا للمؤتمر. ويرى وفد بلدي أن الاستعراض المدعم والمبادئ والأهداف لم يقصد بها أن تكون غايات في حد ذاتها، ولا أن تكون حلا وسطا لتحقيق تمديد لا نهائي، وإنما قصد بها أن تكون وسيلة نستطيع عن طريقها أن ندخل في عملية تقودنا إلى تحقيق الأهداف النهائية للقضاء التام على الأسلحة النووية وابرام معاهدة لنزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية شديدة وفعالة. وإذا كان لهذه القرارات أن تحقق ما ارتآه لها واضعوها، فيتعين علينا أن ننفي بالنوايا الأصلية وهي أن تكون المبادئ والأهداف معيارا تقيس به كل الدول الأطراف منجزاتها في مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح؛ وأن تجدد دوريا للتأكد من ديناميتها وتكيفها مع تغير الظروف؛ وأن تكون النجم الذي نهتدي به بغية تركيز اهتمامنا على الغايات التي ينبغي للدول الأطراف أن تجاهد في سبيل تحقيقها.

لقد كان مؤتمر معاهدة عدم الانتشار معلما هاما أيضا في طريق التوصل إلى هدفنا بتحقيق عالمية نظام عدم الانتشار النووي. وأود في هذا الصدد أن أذكر بكلمات وزير خارجية بلدي في البيان الذي أدلى به في مؤتمر معاهدة عدم الانتشار.

"إن جنوب افريقيا الفصل العنصري شرعت، كجزء من سياسة الأمن الوطني التي انتهجتها، في برنامج للأسلحة النووية. أما جنوب افريقيا الديمقراطية فترى أن أمنها الإقليمي والدولي يتحقق عن طريق نزع السلاح النووي الكامل. وتوفر معاهدة عدم الانتشار لنا في افريقيا وللمجتمع الدولي أمنا أعظم مما كانت توفره الأسلحة النووية التي دمرناها. والجنوب الافريقي كان إلى عهد قريب جدا في حالة صراع وحرب وعدم استقرار، وكان يظن أن الأسلحة النووية توفر الأمن. ولكني أرى أن تجربة جنوب افريقيا، وهي أن الأمن يتوفر عن طريق نزع السلاح النووي لا من خلال الانتشار النووي، تجربة لها دلالتها لا لدول العتبة فحسب، بل للدول الحائزة للأسلحة أيضا".

وفي مؤتمر الاستعراض والتمديد تعهدت الدول الحائزة للأسلحة النووية أيضا بممارسة أقصى درجات ضبط النفس فيما يتعلق بالتجارب النووية ريثما تبرم بنجاح معاهدة للحظر الشامل على التجارب. ومن ثم تشعر حكومة بلدي بالقلق بصفة خاصة لأن دولتين حائزتين للأسلحة النووية تواصلان اجراء تجارب الأسلحة النووية رغم التعهد الذي ساعدنا في التفاوض بشأنه في ذلك المؤتمر، واستهانة منهما بالقلق الدولي والمناشدات الدولية لهما بالامتناع عن اجراء التجارب. وتحث جنوب افريقيا الدولتين المعنيتين بقوة على إعادة النظر في سياستهما بشأن التجارب النووية والاشتراك في الوقف الطوعي العالمي عن اجراء التجارب النووية.

ونود في نفس الوقت أن نثني على الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية على استمرارها في ممارسة ضبط النفس في هذا الشأن ونحثها بكل قوة على أن تواصل الوفاء بالتزامها بالوقف الطوعي. إن وقف كل التجارب النووية سيوفر مناخا مؤاتيا للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بهدف ابرام معاهدة للحظر الشامل على التجارب قبل نهاية عام ١٩٩٦، كما اتفق عليه في المبادئ والأهداف.

وتشعر جنوب افريقيا بارتياح كبير للتقدم الذي أحرز بصدد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا. إن فريق خبراء منظمة الوحدة الافريقية/الأمم المتحدة الذي لقي مساعدة قديرة من السيد سولا أوغونبانو، الموظف في أمانة نزع السلاح بمقر الأمم المتحدة في جنيف. أتم مهمته المتمثلة في تحضير نص المعاهدة خلال اجتماع في جوهانسبرغ في نهاية شهر أيار/مايو. وفي الجلسة الـ ٦٢ لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥، اعتمد نص بليندابا للمعاهدة. وتعلق افريقيا أهمية كبرى على هذه المعاهدة، وستقدم المجموعة الافريقية قرارا بشأن المعاهدة إلى اللجنة الأولى.

إن الاتفاقية هامة لأنها توسع بدرجة كبيرة اجمالي مساحة المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وتمثل خطوة اضافية صوب الهدف النهائي لنزع السلاح النووي الكامل. وفي هذا الصدد، نتطلع أيضا إلى وضع ترتيبات تعاونية مع المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي. وعندئذ يجب أن يبدأ العمل بشأن ابرام معاهدة تجعل افريقيا منطقة خالية من كل أسلحة التدمير الشامل.

وتناشد جنوب افريقيا الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم دعمها للمعاهدة الافريقية ولضمان التوقيع على البروتوكولات ذات الصلة بمجرد تجهيزها للتوقيع عليها. وفي هذا الصدد، تود جنوب افريقيا أن تضم صوتها إلى الأصوات التي تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم توقع بعد على البروتوكولات ذات الصلة للمعاهدات الأخرى الخاصة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن وسيعد ذلك خطوة أخرى في تحقيق الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر معاهدة عدم الانتشار وسيزيد من تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويود وفد بلدي أن يشيد بجميع الوفود التي بذلت قصارى جهدها في مؤتمر نزع السلاح في جنيف من أجل إعداد النص المتطور الحالي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. غير أنه ظهر بعض

القلق بعد مؤتمر معاهدة عدم الانتشار مباشرة من أن عمل مؤتمر نزع السلاح يعاني من الفتور في فترة ما بعد المعاهدة. والمرونة التي أبدتها وفود عديدة، ولا سيما الإعلانات التي أصدرتها الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية بتأييدها حظرا شاملا للتجارب يكفل أن تكون القوة التفجيرية الفعلية صفرا، كانت لها أهمية أساسية للعمل الذي تم إنجازه هذا العام.

وفيما يتعلق بمسألة نطاق المعاهدة، أوضح وفد جنوب افريقيا في مؤتمر نزع السلاح أنه يؤيد مادة بسيطة تقوم على أساس المادة ١ من معاهدة الحظر الجزئي للتجارب. ونحن لا نعتقد أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب ينبغي أن تشمل مفاهيم التفجيرات النووية السلمية، أو التجارب الآمنة أو التجارب ذات القوة التفجيرية المنخفضة، التي يمكن أن تكون جميعها عرضة لإساءة الاستعمال، الأمر الذي يمكن أن يحبط مقاصد الحظر الشامل للتجارب. وترى جنوب افريقيا المعاهدة المقبلة كصك لعدم الانتشار ولنزع السلاح على حد سواء. ولابد من التعبير عن كلا العنصرين في نطاق المعاهدة المقبلة. لذلك نؤيد نص "مادة النطاق" الذي اقترحته استراليا والذي يحظى بتأييد واسع النطاق في مؤتمر نزع السلاح.

وفيما يتعلق بمبادئ معاهدة عدم الانتشار وأهدافها، قررت الدول الأطراف في المعاهدة أن استكمال مؤتمر نزع السلاح للمفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦، أمر هام للتحقيق الكامل والتنفيذ الفعال للمادة السادسة من المعاهدة. وإذا ما أريد لهذا الهدف أن يتحقق فسيكون من الضروري أن يستكمل مؤتمر نزع السلاح عمله في موعد غايته منتصف العام القادم بحيث يمكن أن تكون المعاهدة متاحة للتوقيع عليها خلال انعقاد الجمعية العامة. ومن الأهمية بمكان الالتزام بدقة بالموعد النهائي الوارد في المبادئ والأهداف إذا أردنا المحافظة على مصداقية نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وعلى القرارات التي اتخذت في مؤتمر المعاهدة.

ويتطلع وفد بلدي أيضا الى بدء المفاوضات لوضع اتفاقية تحظر انتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووي الأخرى. ونود أن نشيد بالسفير شانون ممثل كندا الذي أدت جهوده التي لا تكل إلى الاتفاق على ولاية لإنشاء لجنة مخصصة تعنى باتفاقية وقف انتاج المواد الانشطارية.

وربما كانت جنوب افريقيا من أولى الدول التي أوقفت، في نهاية الحرب الباردة، انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة عندما أنهت عمليات التشغيل في محطتها التجريبية لإثراء اليورانيوم في أوائل عام ١٩٩٠. وكانت تلك المحطة تنتج اليورانيوم الشديد الإثراء ليستخدم كوقود في إنتاج النظائر المشعة علاوة على صنع الأسلحة النووية. وعلى ذلك، فإن نفس المرفق كان ينتج اليورانيوم الشديد الإثراء للأغراض السلمية والعسكرية على حد سواء، الأمر الذي يبين بوضوح الصعوبات التي يمكن أن نتوقعها في التحقق من اتفاقية وقف الانتاج. وتقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش بصفة منتظمة على هذه المحطة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ بعد أن انضمت جنوب افريقيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونفذت الاتفاق الشامل للضمانات مع الوكالة.

إن الغرض من اتفاقية وقف الانتاج، في رأينا، سيكون تعزيز النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية واعلان حظر على انتاج المواد النووية لأغراض صنع الأسلحة من خلال التزام دولي واجب التنفيذ قانونا ويمكن التحقق منه. وسوف تتمثل التعهدات الأساسية لاتفاقية وقف الانتاج في: إنهاء عمليات الانتاج والامتناع عن أي انتاج آخر للمواد الانشطارية المقصود منها صنع أجهزة متفجرة؛ والامتناع عن تقديم المساعدة في انتاج المواد الانشطارية للأغراض المحرمة الى أي دولة أخرى، وقبول ضمانات دولية غير تمييزية للتحقق من هذه التعهدات.

وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أصبحت جنوب افريقيا الدولة الطرف السابعة والثلاثين في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويؤكد التصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية مرة أخرى التزام حكومة بلدي

بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتؤيد جنوب افريقيا بقوة الدخول المبكر في حيز النفاذ لهذا الاتفاق العالمي لنزع السلاح، الذي سيحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل.

ويقوم الرئيس الحالي للجنة التحضيرية لمنظمة الأسلحة الكيميائية، وهو سفير جنوب افريقيا لدى هولندا، باتخاذ خطوات نشطة لتشجيع التصديق على هذه الاتفاقية. وإلى جانب دول أطراف أخرى عديدة في هذه المعاهدة الهامة لنزع السلاح، تعتقد جنوب افريقيا اعتقادا راسخا بأن تصديق البلدان التي لديها مخزونات من هذه الأسلحة أمر هام نظرا لآن هناك دولا عديدة تنتظر أن تأخذ تلك البلدان زمام المبادرة قبل أن تودع صكوك تصديقها.

وتشارك جنوب افريقيا أيضا في أعمال الفريق المخصص للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، الذي أنشأه المؤتمر الخاص للدول الأطراف لعام ١٩٩٤. إن العمل الذي يقوم به هذا الفريق المخصص لتعزيز فعالية المعاهدة وتحسين تنفيذها من خلال جملة أمور من بينها وضع تدابير تحقق فعالة، يحظى بأولوية عالية من حكومة بلدي التي تعتبره جزءا لا يتجزأ من سياستها الخاصة بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، انضمت جنوب افريقيا أيضا إلى اتفاقية الأسلحة اللاإنسانية. ونعتقد أن عالمية تلك الاتفاقية تمثل هدفا يتعين علينا جميعا أن نسعى إلى تحقيقه، ونحث جميع الدول على الانضمام إلى هذه الاتفاقية في أقرب وقت ممكن. ويؤكد انضمام جنوب افريقيا الى هذه الاتفاقية التزام حكومة بلدي بإزالة المعاناة التي سببتها ويلات الحرب والصراعات المسلحة الأخرى؛ والنهوض بالسلم والأمن الدوليين؛ إلى جانب مسؤوليتنا عن تنفيذ سياسات تحديد الأسلحة كوسيلة لبلوغ تلك الغاية. لهذا السبب، قررت جنوب افريقيا تمديد وقفها الاختياري على تصدير الألغام البرية وذلك بفرض حظر دائم على تصدير أو بيع الألغام البرية المضادة للأفراد المعمرة لزمن طويل. ونأسف لأن المؤتمر الاستعراضي الذي انعقد في فيينا عجز عن التوصل الى بروتوكول ثان منقح، وندعو جميع الدول الأطراف الى العمل من أجل الوصول بالاجتماع الى خاتمة ناجحة عندما يعود الى الانعقاد في العام القادم.

وتشعر حكومة الوحدة الوطنية لجنوب افريقيا أيضا بقلق بالغ إزاء انتشار الأسلحة التقليدية الأخرى. فالأسلحة التقليدية التي تستخدم في نشر الخراب في رواندا، والصومال، وأفغانستان، ويوغوسلافيا السابقة. كما تعتبر عمليات النقل غير المشروع للأسلحة من الشواغل الرئيسية في منطقة الجنوب الافريقي. ولمعالجة هذه الشواغل، وافق مجلس وزراء جنوب افريقيا على مشروع سياسة جديدة لتحديد الأسلحة التقليدية في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٥. وأنشئت لجنة وطنية لتحديد الأسلحة التقليدية ستمارس عملها وفقا لمبادئ ومعايير إرشادية لضمان اتساق عمليات الاتجار بالأسلحة ونقلها مع الممارسات الدولية المقبولة.

وخلال الدورة التاسعة والأربعين، اتخذت الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار ٧٧/٤٩ باء بشأن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. وفي ذلك القرار، أشارت الجمعية العامة إلى تقرير المنسق الخاص للعضوية السفير أوسوليفان ممثل استراليا الذي عينه المؤتمر، وإلى البيان الذي أدلى به بعد ذلك المنسق الخاص في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، والذي يوصي فيه بإيجاد حل دينامي لمسألة العضوية. وحثت الجمعية العامة أيضا مؤتمر نزع السلاح على أن يبذل كل جهد ممكن للتوصل إلى حل ينتج عنه بحلول بداية عام ١٩٩٥ توسيع كبير في تكوينه لتشمل عضويته ٦٠ بلدا على الأقل.

وتعتقد جنوب افريقيا أن القرار ٧٧/٤٩ باء كانت له أهمية خاصة لأن مؤتمر نزع السلاح هو محفل المجتمع الدولي الوحيد للتفاوض حول معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ومن ثم، فهناك ضرورة حيوية لأن يعبر تكوينه عن الواقع لا عن الانقسامات التي كانت سائدة في عصر الحرب الباردة.

وقد أحرز بعض التقدم في تنفيذ القرار من خلال الجهود الدؤوبة التي بذلها السفير بن جلون، سفير المغرب، وهو الرئيس الحالي لمؤتمر نزع السلاح. والقرار الذي اتخذه المؤتمر يكتفي باعتماد

تقرير أوسوليفان بشأن تكوين المؤتمر ولا يذكر شيئا عن الأعضاء الجدد سوى أنهم سوف يتولون مهام عضويتهم في أقرب موعد ممكن، وهو ما لم يقرره المؤتمر بعد. وتدعو حكومة جنوب افريقيا مؤتمر نزع السلاح الى تنفيذ قراره المؤرخ في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بشأن توسيع العضوية ابتداء من دورته القادمة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

السيد بيبولسونغرام (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن وفد تايلند وكزميل لكم هنا سيدي، أود أن أتقدم إليكم بأحر التهاني لانتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأنا واثق بأن أعمال اللجنة، تحت قيادتكم القديرة، ستكون مثمرة وناجحة. وبهذه الثقة أود أن أؤكد لكم استعداد وفد بلادي لتقديم تعاونه الكامل معكم ومع سائر أعضاء المكتب في الاضطلاع بمهامنا أثناء الشهور القليلة القادمة.

وأود أن أعرب في هذا الصدد عن تقديري العميق للأسلوب المقتدر الذي ترأس به سلفكم السفير لويس فالنسيا رودريغيز سفير اكوادور اللجنة في العام الماضي. وقد حققت اللجنة بقيادة السفير رودريغيز، تقدما ملحوظا كما أرست دعائم سليمة لأعمالنا هذا العام.

منذ الدورة الأخيرة، رأينا اشارات مختلطة امتزجت فيها التطورات المشجعة والتطورات المحبطة للآمال. ففي مجال نزع السلاح النووي، نشهد احراز تقدم في الجهود الرامية الى تنفيذ معاهدة ستارت الأولى، التي دخلت حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛ وهناك آفاق أكثر تألقا بالنسبة للتصديق على معاهدة ستارت الثانية؛ وابرام معاهدة ستارت الثالثة؛ والحماس المتجدد بشأن المفاوضات الجارية لابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب؛ وبطبيعة الحال، اختتام مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها. ومن ناحية أخرى، فاننا نشهد أيضا تطورات مخيبة للآمال، مثل استمرار وجود التهديد النووي للجنس البشري، واستئناف الدول الحائزة للأسلحة النووية للتجارب النووية والامكانية الواضحة للانتشار النووي الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والجماعات التي تسعى للوصول إلى أهدافها السياسية بوسائل العنف.

وتشعر تايلند على الأخص، كدولة غير حائزة للأسلحة النووية وكطرف في معاهدة عدم الانتشار، بخيبة الأمل والحزن للقرار الذي اتخذته دول حائزة للأسلحة النووية باستئناف التجارب، في تحد للرأي العام العالمي، في نفس العام الذي مددت فيه معاهدة عدم الانتشار الى أجل غير مسمى. ففي أيار/مايو ١٩٩٥ قرر المجتمع الدولي اعتماد التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار دون تصويت بناء على إلحاح الدول الحائزة للأسلحة النووية ذاتها، على أمل أن يساعد هذا القرار في القضاء على ظلال التهديد النووي التي خيمت على شعوب الكرة الأرضية على مدى الخمسين سنة الماضية.

وبالنسبة لوفدي، فان التجارب النووية والتي تصادف أنها أجريت جميعا في منطقة المحيط الهادئ الآسيوية، تنتهك انتهاكا واضحا روح وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح. وتود تايلند أن تضم صوتها الى كل من حثوا الدول الحائزة للأسلحة النووية على مراعاة الوقف العالمي المؤقت للتجارب النووية. وسيكون وفدي ممتنا أيضا لأي خدمات تقدمها الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية لعكس اتجاه هذه الحالة. ويود وفدي في هذا الصدد أن يناشد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن ترتفع الى مستوى التزاماتها بموجب المعاهدة ولا سيما الالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وأن تعمل على القضاء التام على الأسلحة النووية.

وتعتقد تايلند اعتقادا راسخا، كعضو في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، أنه يتعين بذل جميع الجهود للتخفيف من الخطر النووي بل والقضاء الفعلي عليه. ولهذا السبب عملت بلادي مع زملائها الأعضاء في الرابطة منذ أوائل الثمانينات، نحو إنشاء منطقة جنوب شرقي آسيا الخالية من الأسلحة النووية، كمساهمة منها في الجهود الدولية في هذا الاتجاه. وفي السنوات الأخيرة أحرز تقدم ملحوظ ومن المأمول أن تكتمل المعاهدة الخاصة بهذه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية على وجه السرعة وتصبح جاهزة للتوقيع عليها في اجتماع القمة

الخامس لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا الذي سيعقد في تايلند في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

وعلى الرغم من رغبة المجتمع الدولي في أن يشهد القضاء الكامل على الأسلحة الكيميائية، ما زالت هذه الأسلحة اللاإنسانية التي تتسم بالتدمير الشامل موجودة وما زال تطويرها جاريا بحيث تنزل ضررا ومعاناة أكبر بالجنس البشري. وقد برهن الهجوم الأخير باستخدام الغاز على ركاب المترو الأبرياء في طوكيو أن هذه الأسلحة البغيضة نافذة المفعول في ميدان القتال وكذلك في قلب المدن الكوزموبوليتانية ذاتها. ولا أحد يستطيع النجاة من قوتها المدمرة. ولهذا السبب تؤيد تايلند تأييدا تاما اتفاقية للأسلحة الكيميائية فعالة وعالمية. وتعتقد تايلند أن الاتفاقية، إذا ما توافرت لها الارادة السياسية والدعم، ستكون قادرة على أن تقربنا أكثر من تحقيق العالم الخالي من الأسلحة الكيميائية. ويسعدني في هذا الصدد أن أبلغ هذا الاجتماع بأن بلدي تايلند يتخذ في الوقت الحاضر خطوات للتصديق على الاتفاقية، وبعدها نستطيع أن نشارك الآخرين في توقع تنفيذها في أقرب وقت.

وفي مجال ذي صلة، ترحب تايلند بالقرار الهام الذي اتخذه المؤتمر الخاص بالدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية في عام ١٩٩٤ بإنشاء فريق مخصص للنظر في اتخاذ وسائل مناسبة لتعزيز الاتفاقية بما في ذلك وضع تدابير للتحقق. وترحب تايلند بهذه الخطوة الهامة، شريطة أن تراعى في الفريق المخصص وكذلك في تنفيذ الاتفاقية الحاجة الى حماية المعلومات الحساسة المتعلقة بالملكية التجارية والاحتياجات الأمنية الوطنية المشروعة للبلدان فرادى.

وهناك طريقة نستطيع بها أن نيسر عملية نزع السلاح ونساعدها وهي أن ننشر المعلومات المتعلقة بنزع السلاح على أوسع نطاق ممكن لكي نعزز الوعي الجماهيري بالحاجة الى نزع السلاح. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي تأييدا تاما حملة الأمم المتحدة لنزع السلاح والأنشطة المرتبطة بها، وكذلك الأنشطة التي تقوم بها مراكز الأمم المتحدة الاقليمية للسلم ونزع السلاح في مختلف أرجاء العالم. وتقدر تايلند بشكل خاص المبادرات والبرامج والأنشطة السلمية التي يوفرها مركز المتحدة الاقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا، ومقره في كاتماندو. وقد ساعدت أنشطة المركز على مدى السنين في النهوض بتطوير تدابير فعالة لبناء الثقة، كما يسر إلى حد كبير مهمة الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين. وتود تايلند أن تتعهد بتقديم دعمها المستمر للعمل الهام الذي يقوم به المركز حاليا واستعدادها للمساهمة فيه.

وفي ميدان نزع السلاح التقليدي تود تايلند أن تؤكد من جديد أن الانفتاح والشفافية في نقل هذه الأسلحة تمس إليهما الحاجة. وفي عام ١٩٩١ كانت تايلند من بين ١٥٠ دولة عضوا صوتت مؤيدة القرار ٣٦/٤٦ بشأن الشفافية في التسلح. ووفقا لذلك القرار دأت تايلند منذ ١٩٩٤ على تقديم معلومات لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ويثق وفدي في أن التطبيق العالمي غير التمييزي لهذا النظام سيحقق المزيد من الشفافية في نزع السلاح الحقيقي الشامل في مجال الأسلحة التقليدية.

ومنذ أكثر من عقد تعين على تايلند، كونها جارة بلد متورط في حرب، أن تواجه الخطر الذي لا يمكن التحكم فيه للألغام البرية وآثارها المدمرة والمشوهة. ولم تؤد هذه الأسلحة المميتة والمدمرة الى خسارة في الأرواح والممتلكات فيما بين أبناء تايلند فحسب ولكنها خربت أيضا مساحات شاسعة من أراضي تايلند وجعلتها غير صالحة. وقد تحسنت الحالة كثيرا بفضل برامج تطهير الألغام المكثفة والمستمرة. ومع ذلك لا يزال هناك عمل كثير ينبغي القيام به لحل هذه المشكلة حلا كاملا.

وتايلند، كبلد تضرر من الألغام البرية، فإنها لا تصنع أو تصدر ألغاما برية. ولذلك يؤيد وفدي قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة للمساعدة في إزالة الألغام والوقف الاختياري لتصدير الألغام المضادة للأفراد. ونلاحظ بارتياح الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة في وضع برنامج شامل لإزالة الألغام وفي بدء أنشطة للتوعية بالألغام، وعلى نحو أكثر أهمية إنشاء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الطوعي للبلدان المتضررة من الألغام البرية. لكن وفدي يود أن يؤكد أن المساعدة الدولية

لتحقيق هذا الهدف ينبغي أن تكون غير تمييزية وأن يكون الحصول عليها ميسرا لجميع البلدان والشعوب التي كانت ضحية للألغام البرية.

والزيادة الكبيرة في عدد الصراعات والنزاعات في مختلف أنحاء العالم في السنوات القليلة الماضية، فرضت تحديا جديدا على قدرة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعلى الجهود المتعددة الأطراف لصون السلم والأمن الدوليين. ويثق وفدي في أنه، بغية تمكين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من مواجهة هذا التحدي، يجب تطوير تفكير جديد لدور عمليات صون السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وينبغي النظر في كل عملية من حيث تنفيذها على أرض الواقع وفائدتها وفعالية تكلفتها.

ويرى وفدي أن التعاون الإقليمي يمكن أن يفيد في استكمال ومساعدة الجهود العالمية التي تبذل لحسم الصراعات ومنعها، ولبناء الثقة. وانطلاقا من هذا الاعتقاد أنشأت تايلند ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) في عام ١٩٩٤، محفل آسيان الاقليمي بهدف تعزيز السلام والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وهذا المحفل البنّاء الذي يضم ١٨ بلدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومن الاتحاد الأوروبي يؤكد على نحو متزايد أنه أداة نافعة لبناء الثقة في المنطقة ويعمل كنموذج قابل للتطبيق للتعاون السياسي الاقليمي. وفي الاجتماع الثاني الذي عقده هذا المحفل في بروني دار السلام في آب/أغسطس من هذا العام، تأكدت بصفة خاصة أهمية مفاهيم الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا، والسلام والتعاون في بحر الصين الجنوبي، وخلق مناطق خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. وتأمل تايلند أن يواصل المشاركون في محفل آسيان الاقليمي في السنوات القادمة البناء على هذه المفاهيم بغية ضمان وجود منطقة أكثر استقرارا وأمنا وسلما في آسيا والمحيط الهادئ، ومن ثم المشاركة في جهود الأمم المتحدة على المستوى العالمي.

لقد أنجزت مهام كثيرة خلال العام الماضي، ومع ذلك لا تزال توجد أعمال كثيرة ينبغي القيام بها في ميدان السلم والأمن الدوليين، في هذه الدورة للجمعية العامة وما بعدها. وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، يعتقد وفدي أن هذه الدورة الحالية توفر لنا فرصة ممتازة ليس فقط لإعادة النظر في أوجه النجاح والفشل التي حققتها الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح الكامل وتعزيز السلم والأمن الدوليين، ولكن أيضا لتجديد التزامنا بالمقاصد والأهداف التي تسعى جهود الأمم المتحدة إلى تحققها في هذه الميادين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تلقيت طلبين من وفدين للتكلم ممارسة لحقهما في الرد.

أود أن أشير الى أن القواعد المتعلقة بحقوق الرد التي طبقت بالأمس ستطبق اليوم أيضا.

السيدة بورجوا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشارت وفود عديدة الى مسألة التجارب النووية. والصيغة التي تكلم بها أحد الوفود غير مقبولة، هذه البيانات تدفع الوفد الفرنسي الى أن يضع السلسلة الأخيرة من التجارب التي أجرتها فرنسا في إطار الحظر النهائي والكامل للتجارب النووية. وهدفنا هو أن نتوصل في أسرع وقت ممكن في عام ١٩٩٦ الى وضع معاهدة تحظر جميع تجارب الأسلحة النووية وجميع التفجيرات النووية الأخرى.

والمشكلة الرئيسية تتعلق بنطاق هذه المعاهدة. وكما يعرف الأعضاء فإن فرنسا كانت أول من أعلن في ١٠ آب/أغسطس في مؤتمر نزع السلاح أننا نؤيد هذه الهدف وهذه الصيغة. هذا التفضيل أمر بالغ الأهمية. فهو تفضيل اختيار الصفر.

والهجمات الموجهة الى فرنسا لا أساس لها. وعلى عكس ما قاله البعض فإن سلسلة الاجراءات الفرنسية تتفق بالكامل مع القانون ومع التزامات فرنسا. وضبط النفس الى أقصى حد الذي أبديناه لا يعني التحريم أو التوقف المؤقت ولم نستبعد على الاطلاق إمكانية استمرار هذه السلسلة من التجارب.

وبالاضافة الى ذلك، تقوم فرنسا بأقل عدد من التجارب اللازمة على نحو صارم لأمنها ونجاعة أسلحتها، وتفعل نفس الشيء بالنسبة للحيازة المستقلة لتكنولوجيا المحاكاة. ونحن نضمن عدم الانتشار في أولويات أنشطتنا الدولية، وبهذه الروح كافحنا بنشاط من أجل التمديد غير المشروط وغير المحدد لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ١٩٩٥.

وأخيرا تؤكد فرنسا من جديد تمسكها بالهدف النهائي لنزع السلاح النووي الذي أقرته بصفة خاصة في سياق المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد اتخذنا تدابير انفرادية كبرى لتخفيض ترسانتنا. والمهم في الأمر كما يعلم الجميع أننا نبقي على هذه الترسانة على مستوى الكفاية الدقيقة بالمقارنة مع الآخرين.

وفي الختام أود أن أذكر أن بعض الوفود تشير الى مخطط الوقف الفوري للتجارب. وهذا يدفع الوفد الفرنسي الى أن يؤكد أن هذا السيناريو لوقف التجارب الفوري - وأشدد على كلمة الفوري - لا يمكن أن يطبق على فرنسا. وأخيرا، إن الحملة الأخيرة هذه كانت ضرورية للتوقيع على معاهدة تحظر التجارب النووية نأمل أن ننتهي من إعدادها في الخريف المقبل. ويبدو أن هذا هو الهدف العام الذي تسعى الجمعية العامة الى تحقيقه.

السيد ستيفانو (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لم أرغب في إثارة نقطة نظامية لكي لا أقاطع البيان الذي أدلى به وفد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وهذا هو السبب في اغتنامي لحق وفدي في الرد.

فيما يتعلق بالتسمية غير الصحيحة التي استخدمتها الدولة المقصودة في بيانها، أود التذكير بقرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣) الذي قبلت تلك الدولة بمقتضاة في عضوية الأمم المتحدة.

"بحيث يشار الى تلك الدولة مؤقتا لجميع الأغراض داخل الأمم المتحدة باسم 'جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا' وذلك الى حين تسوية الخلاف الذي نشأ بشأن اسم الدولة" (القرار ٨١٧ (١٩٩٣)، الفقرة ٢)

وهذا الخلاف لم تتم تسويته بعد.

السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أقوم بالرد على بيان ممثل اليونان، أود

التشديد على أن العلاقات ما بين جمهورية مقدونيا واليونان بدأت تنمو بشكل مرض جدا لكلا الجانبين. وتشير كل الأمور الى أنها ستكون علاقات مثمرة جدا في المستقبل. ومن دواعي سروري أن ألاحظ تطور هذه الحالة الإيجابية فيما بين بلدينا وفي الجزء الجنوبي من البلقان.

إن تفسير ممثل اليونان لقرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣) ليس صحيحا. فالقرار ٨١٧ (١٩٩٣) لا يذكر اسم بلدي ولا يفرض على حكومتي أن تستخدم الإشارة المذكورة في ذلك القرار. ولا يوجد قرار لأي جهاز من أجهزة الأمم المتحدة أو أي جهاز دولي آخر يلزمنا بألا نستخدم اسمنا الدستوري. إننا نفعل ذلك الآن وسنفعل الأمر نفسه في المستقبل. وفي حقيقة الأمر، سنستخدم دوما اسمنا الدستوري، ألا وهو، كما يعلم الأعضاء، جمهورية مقدونيا.

السيد ستيفانو (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد قدم ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تفسيره. وأود أن أذكر بأنه ليس هناك ما يدعو الى تفسير قرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣) لأن نصه غني عن التفسير. ولو فسر على أنه يعني ضمنا أن بالإمكان الإشارة الى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بخلاف هذا الإسم، فإن القرار يكون خاليا من أي معنى.

السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود فقط أن أكرر، إنني في بياني استخدمت اسم بلدي، وهو جمهورية مقدونيا. وكما ذكرت من قبل، فإن قرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣) لا يلزمنا بعدم استخدام اسمنا الدستوري. إن الحالة واضحة واذا ما أردنا أن نعقدها فبإمكاننا أن نفعل ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥